

Distr.: General
19 January 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير - ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة
بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة

مذكرة مقدمة من الأمانة

تشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، جون ه. نوكس، الذي يتناول فيه التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحفاظ على التنوع الأحيائي (البيولوجي) والاستفادة منه على نحو مستدام. ويصف المقرر الخاص في هذا التقرير أهمية خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع الأحيائي بالنسبة إلى التمتع الكامل بحقوق الإنسان، ويحدد الخطوط العامة لانطباق التزامات حقوق الإنسان على الأعمال المتصلة بالتنوع الأحيائي.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-00826(A)



* 1 7 0 0 8 2 6 *

تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة

المحتويات

الصفحة

٣ مقدمة	أولاً -
٤ اعتماد حقوق الإنسان على التنوع الأحيائي	ثانياً -
٤ حقوق الإنسان وخدمات النظم الإيكولوجية	ألف -
٥ حقوق الإنسان والتنوع الأحيائي	باء -
١٣ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحفاظ على التنوع الأحيائي واستخدامه على نحو مستدام	ثالثاً -
١٣ الالتزامات الإجرائية	ألف -
١٦ الالتزامات الموضوعية	باء -
٢٢ الالتزامات المتعلقة بالسكان الموجودين في أوضاع هشّة	جيم -
٢٩ الاستنتاجات والتوصيات	رابعاً -

أولاً - مقدمة

١- شجّع مجلس حقوق الإنسان في قراره ١١/٢٨ المقرر الخاص على إعمال التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة، وعلى أن يواصل التأكيد بشكل خاص على إيجاد حلول عملية. وفي عام ٢٠١٥، قدّم المقرر الخاص تقريراً إلى المجلس (A/HRC/31/53) أوصى فيه بأساليب معينة لتنفيذ هذه الالتزامات، وقام في عام ٢٠١٦ بمتابعة كثير من هذه التوصيات.

٢- وعلى سبيل المثال، بدأ المقرر الخاص، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في تنظيم سلسلة من حلقات العمل القضائية الإقليمية بشأن النهج القائمة على الحقوق بشأن القضايا البيئية، فُعقدت أول حلقة عمل منها في جنوب أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠١٦ ومن المخطط له عقد الحلقة الثانية في البرازيل في عام ٢٠١٧. وقدّم المقرر الخاص المساعدة إلى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) في إعداد دورة تُقدّم على الإنترنت بعنوان "حقوق الإنسان وحماية البيئة من أجل التنمية المستدامة". وعمل أيضاً مع مجموعة الحقوق العالمية وشركاء آخرين بشأن إعداد بوابة شبكية، هي environment-rights.org (البيئة والحقوق) بموارد مخصّصة للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. وفي عام ٢٠١٧، وهي السنة الأخيرة من ولاية المقرر الخاص، يعتمزم هذا الأخير تنفيذ توصية أخرى عن طريق إعداد مبادئ توجيهية عملية بشأن التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة. وسيباشر إجراء مشاورات مع الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بغية استخدام حصيلة هذه المشاورات في إعداد المبادئ التوجيهية.

٣- وقام أيضاً مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١١/٢٨، بتشجيع المقرر الخاص على مواصلة توضيح التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة. ويبحث المقرر الخاص في هذا التقرير الالتزامات المتعلقة بالحفاظ على النظم الإيكولوجية والتنوع الأحيائي واستخدامهما على نحو مستدام. وتوظف لإعداد هذا التقرير، عقد المقرر الخاص اجتماعاً لخبراء ومشاورة عامة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وحضر أيضاً المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة المعقود في عام ٢٠١٦ والاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (الأحيائي). وأرسل استبياناً إلى الدول والجهات الأخرى المهتمة صاحبة المصلحة عاد عليه بأكثر من ٦٠ رداً، وفحص البيانات والتقارير المقدّمة من منظمات دولية وآليات حقوق إنسان وباحثين ومصادر أخرى.

٤- ويبيّن الفرع 'ثانياً' أن التنوع الأحيائي ضروري من أجل التمتع بطائفة واسعة من حقوق الإنسان وأن فقدان التنوع الأحيائي يشكل تهديداً للتمتع بهذه الحقوق. ويعرض الفرع 'ثالثاً' التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بحماية التنوع الأحيائي. أما الفرع 'رابعاً' فيختتم التقرير بتقديم توصيات بشأن الحفاظ على التنوع الأحيائي واستخدامه على نحو مستدام من أجل حماية التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

ثانياً - اعتماد حقوق الإنسان على التنوع الأحيائي

٥ - يعتمد التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في كل من الحياة والصحة والغذاء والمياه، على الخدمات التي تقدّمها النظم الإيكولوجية. ويعتمد تقديم خدمات النظم الإيكولوجية على صحة هذه النظم واستدامتها، والتان تعتمدان بدورهما على التنوع الأحيائي. وهكذا، فإن التمتع الكامل بحقوق الإنسان يعتمد على التنوع الأحيائي، كما أن تدهور هذا التنوع وفقدانه يقوّضان قدرة أفراد البشر على التمتع بحقوقهم الإنسانية^(١).

ألف - حقوق الإنسان وخدمات النظم الإيكولوجية

٦ - جاء في 'تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية' (Millennium Ecosystem Assessment)، وهو استعراض شامل للعلاقة بين النظم الإيكولوجية والرفاه البشري، أن "كل شخص في العالم يعتمد بالكامل على النظم الإيكولوجية للأرض والخدمات التي تقدّمها هذه النظم، مثل الغذاء، والمياه، ومعالجة الأمراض، وتنظيم المناخ، والإشباع الروحي، والتمتع بالجمال"^(٢). وتشتمل خدمات النظم الإيكولوجية على خدمات إمداد مثل الأغذية والمياه والأخشاب والألياف، وهي خدمات ضرورية لتلبية الاحتياجات المادية الأساسية، بما في ذلك التغذية والمأوى والملبس. أما الخدمات التنظيمية، مثل تنقية المياه والحماية من التآكل، فهي تدعم المياه النظيفة والصحة البشرية. وتقدم النظم الإيكولوجية أيضاً خدمات ثقافية حيوية إلى كثير من الناس حول العالم الذين تضرب قيمهم الدينية والروحية بجذورها في الطبيعة^(٣).

٧ - ويعترف القانون الدولي بوجود حقوق إنسان لكل شخص فيما يصفه التقييم المذكور بأنه عناصر الرفاه البشري. والعلاقة بين النظم الإيكولوجية وحقوق الإنسان هي علاقة تتوسّطها المؤسسات الاجتماعية والثقافة والتكنولوجيا بطرق لا حصر لها. ولكن من الواضح أنه بدون الخدمات التي تقدّمها النظم الإيكولوجية الصحية، تصبح القدرة على التمتع بكثير من الحقوق، بما في ذلك الحق في كل من الحياة والصحة والغذاء والماء والمشاركة في الحياة الثقافية، معوّقة تعويقاً شديداً أو مستحيلة. وكما وصف المقرر الخاص في تقريرين سابقين (التقريران A/HRC/22/43 و A/HRC/25/53)، اعترف مجلس حقوق الإنسان وهيئات حقوق الإنسان الأخرى بأن التمتع

(١) يركّز هذا التقرير على قيمة التنوع الأحيائي بالنسبة إلى أفراد البشر، ولكن المقرر الخاص يلاحظ أن عناصر التنوع الأحيائي تتسم هي الأخرى بقيمة ذاتية قد لا يعكسها المنظور القائم على حقوق الإنسان.

(٢) Millennium Ecosystem Assessment, *Ecosystems and Human Well-being: Synthesis* (Island Press, Washington, D.C., 2005), p. 1. ويُعرّف هذا التقرير مصطلح "النظام الإيكولوجي" بأنه مركّب دينامي يتألف من النباتات والحيوانات والكائنات المجهرية والبيئة غير الحية التي تتفاعل كوحدة وظيفية". المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٣) توجد فئة رابعة، هي خدمات الدعم التي تشمل تكوين التربة والتمثيل الضوئي وتدوير العناصر الغذائية، وهي فئة تقوم عليها الأنواع الثلاثة الأخرى لخدمات النظم الإيكولوجية. انظر: *Ecosystems and Human Well-being: Synthesis*, p. 40.

الكامل بحقوق الإنسان يعتمد على وجود بيئة صحية مستدامة. ورغم أنها لم تستخدم عادة عبارة 'خدمات النظم الإيكولوجية'، فإن هذه الخدمات هي ما تقدّمه البيئة الصحية.

٨- ولا يتطلب قانون حقوق الإنسان أن تظل النظم الإيكولوجية بمنأى عن تدخل البشر. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على استخدام النظم الإيكولوجية، بما في ذلك - في الحالات المناسبة - تحويل النظم الإيكولوجية الطبيعية مثل الغابات المعمّرة إلى نظم إيكولوجية يديرها البشر مثل المراعي والأراضي المحصولية. بيد أنه دعماً لاستمرار التمتع بحقوق الإنسان، لا يمكن لهذه التنمية أن تُفْرِطَ في استغلال النظم الإيكولوجية الطبيعية وأن تدمّر الخدمات ذات الصلة التي نعتمد عليها. إذ يجب أن تكون التنمية مستدامة، كما أن التنمية المستدامة تتطلب نظماً إيكولوجية صحية. وفي الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة، تلتزم الدول بـ "حماية النظم الإيكولوجية الأرضية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي" (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)^(٤).

باء- حقوق الإنسان والتنوع الأحيائي

٩- على الرغم من الاعتراف على نطاق واسع بأهمية وجود بيئة صحية بالنسبة إلى التمتع بحقوق الإنسان، فما زالت العلاقة بين حقوق الإنسان والتنوع الأحيائي تُفهم بدرجة أقل. وتعرّف اتفاقية التنوع البيولوجي (الأحيائي) (في المادة ٢) التنوع الأحيائي بأنه "تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر بما فيها، ضمن أمور أخرى، النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والأحياء المائية والمركبات الإيكولوجية التي تعد جزءاً منها، وذلك يتضمن التنوع داخل الأنواع وبين الأنواع وتنوع النظم الإيكولوجية". وهكذا يشمل التنوع الأحيائي ليس فقط ملايين الأنواع المختلفة على كوكب الأرض^(٥)؛ بل "إنه يشمل أيضاً تفرعات وسمات جينية محددة داخل الأنواع (مثل تفرعات المحاصيل المختلفة)، وتوليفة هذه الأنواع داخل النظم الإيكولوجية التي يتسم بها المشهد الطبيعي الزراعي والمشاهد الطبيعية الأخرى مثل الغابات والأراضي الرطبة والأراضي العشبية والصحارى والبحيرات والأنهار"^(٦).

(٤) الغايات المحددة في إطار الأهداف ٢ و٦ و١٤ من أهداف التنمية المستدامة تتناول حماية النظم الإيكولوجية الزراعية وتلك المتصلة بالمياه والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية.

(٥) رغم أن التقديرات المتعلقة بالأنواع تتباين تبايناً واسعاً، يشير تقدير حديث إلى وجود ما مجموعه نحو ٧,٧ ملايين نوع من الحيوانات و٨,٧ ملايين نوع من الأنواع الحقيقية النواة، منها نحو ١,٢ مليون فقط جرى فهرستها. Camilo Mora and others, "How many species are there on Earth and in the ocean?", *PLOS Biology*, vol. 9, No. 8 (2011), p. 1.

(٦) World Health Organization (WHO) and Secretariat of the Convention on Biological Diversity, *Connecting Global Priorities: Biodiversity and Human Health — a State of Knowledge Review* (Geneva, 2015), p. 28.

١٠ - وبالتعبير المستخدم في 'تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية'، فإن "التنوع الأحيائي هو أساس خدمات النظم الإيكولوجية التي يرتبط بها الرفاه البشري ارتباطاً وثيقاً"^(٧). فالتنوع الأحيائي يدعم خدمات النظم الإيكولوجية، كما أن حقوق الإنسان تعتمد على هذه الخدمات من نواح كثيرة. وبصورة عامة، يُسهم التنوع الأحيائي في إنتاجية واستقرار عمليات النظم الإيكولوجية^(٨). وكلما ازداد تنوع النظم الإيكولوجية ازدادت قدرة هذه النظم على تحمّل الكوارث وعلى مواجهة التهديدات الطويلة الأجل مثل تغير المناخ^(٩). وبشكل أكثر تحديداً، يُسهم التنوع الأحيائي في أنواع معينة من خدمات النظام الإيكولوجي التي تدعم بصورة مباشرة التمتع الكامل بحقوق الإنسان. ويُسلط هذا التقرير الضوء على بعض هذه الإسهامات فيما يتعلق بالحق في كل من الحياة والصحة؛ والحق في مستوى معيشي لائق؛ والحق في عدم التمييز في التمتع بالحقوق.

١ - الحق في كل من الحياة والصحة

١١ - الحق في الحياة مُعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٣) وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة ٦). وقد أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على أن الحق في الحياة ينبغي تفسيره تفسيراً ضيقاً وأن حماية هذا الحق تتطلب أن تعتمد الدول تدابير إيجابية مثل التدابير الرامية إلى خفض معدل وفيات الرضع وزيادة متوقع العمر عند الولادة^(١٠). ويعترف دستور منظمة الصحة العالمية هو المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالحق في أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وقد ذكرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الحق في الصحة "يشمل المقومات الأساسية للصحة مثل الغذاء والتغذية، والمسكن، والحصول على مياه الشرب المأمونة والإصحاح الكافي، والعمل في ظروف آمنة وصحية، وبيئة صحية"^(١١).

١٢ - ويركّز هذا التقرير على أربع من الصلات الكثيرة القائمة بين التنوع الأحيائي والحياة البشرية الصحية، وهي تتعلق بالعقاقير الطبية، والتنوع الجراثومي، والأمراض المعدية، والصحة العقلية^(١٢).

(٧) Millennium Ecosystem Assessment, *Ecosystems and Human Well-being: Biodiversity Synthesis* (World Resources Institute, Washington, D.C., 2005), p. 18.

(٨) *Connecting Global Priorities*, p. 34; Bradley J. Cardinale and others, "Biodiversity loss and its impact on humanity", *Nature*, vol. 486, (June 2012), p. 59.

(٩) *Connecting Global Priorities*, p. 18.

(١٠) التعليق العام رقم ٦ (١٩٨٢) المتعلق بالحق في الحياة، الفقرة ٥.

(١١) التعليق العام رقم ١٤ (٢٠٠٠) المتعلق بالحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، الفقرة ٤.

(١٢) أحد المصادر المفيدة بوجه خاص هو التقرير الصادر في عام ٢٠١٥ عن أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والمذكور أعلاه (انظر الحاشية ٦)، والذي يتألف من موجز لحالة المعرفة بشأن التنوع الأحيائي والصحة البشرية، وهو تقرير متاح على الرابط: <https://www.cbd.int/health/stateofknowledge>. انظر أيضاً: Eric Chivian and Aaron Bernstein, eds., *Sustaining Life: How Human Health Depends on Biodiversity* (Oxford University Press, 2008).

العقاقير الطبية

١٣ - إحدى الصلات المعروفة أكثر من غيرها بين التنوع الأحيائي والصحة هو اشتقاق العقاقير الطبية من منتجات طبيعية^(١٣). وقد اعتمد أفراد البشر على التنوع الأحيائي كمصدر من مصادر الأدوية طوال تاريخنا. فأقدم مومياء طبيعية، والتي عُثر عليها في جبال الألب الإيطالية في عام ١٩٩١ بعدما تجمدت طوال أكثر من ٥٠٠٠ عام، كانت تحمل فطريات قوسية متعددة المسام، وهي فطريات تحد من الالتهاب^(١٤). ومن بين الأمثلة الحديثة: *Cinchona officinalis* (الكينكينا الطبية) وهي شجرة من أشجار أمريكا الجنوبية لحاؤها يُنتج مادة الكينين (quinine) وهي علاج للملاريا؛ والكتارانتوس الوردية (*catharanthus roseus*) وهو نبات العنقاوية الوردية في مدغشقر الذي استخدم أولاً كدواء تقليدي ثم استخدم ليكون هو الأساس الذي تركز عليه علاجات ناجحة لايضاخ الدم (اللوكيميا) لدى الأطفال، ولمفومة هودغكين (*hodgkin's lymphoma*)؛ وفطر المكنسيّة الليمونيّة (*Penicillium citrinum*) وهو فطر يؤدّي العنصر المشتق منه إلى خفض الكوليسترول؛ ونبات الدّيجيتال الأرجوانيّ (*Digitalis purpurea*) وهو فطر كف الثعلب الأرجواني الذي يُستخدم في علاج أمراض القلب. ويوجد منشأ طبيعي لأكثر من نصف العقاقير الـ ٣٥٥ التي وافقت عليها إدارة الأغذية والعقاقير التابعة للولايات المتحدة وذلك في الفترة ما بين عام ١٩٨١ وعام ٢٠١٠^(١٥). والدّين الذي ندين به للطبيعة كبير بصورة خاصة فيما يتعلق بالمضادات الحيوية التي أنقذت الملايين من البشر: فعشر فئات من كل ١٤ فئة رئيسية من المضادات الحيوية مشتقة من كائنات مجهرية^(١٦).

١٤ - والتنوع الأحيائي مصدر لا بديل عنه للأدوية الجديدة ولكننا ندمر هذا المورد بسرعة قبل أن نكتشف كل ما يمكنه أن يتيح لنا. فجزء صغير فقط من مئات الآلاف من أنواع النباتات قد دُرست من أجل معرفة إمكاناتها الطبية، كما أن الموارد الحية الأخرى - بما فيها الموارد البحرية والجرثومية - ما زالت لم تُبحث بتأناً تقريباً. وتختفي أنواع معينة قبل أن نفهم ما فقدناه، ولكن العلماء يعرفون الفرص المغرية الضائعة. وعلى سبيل المثال، كان يوجد نوعان من الضفادع الحاضنة لصغارها في المعدة يتوطنان في أستراليا ولديها وظائف أعضاء فريدة من الناحية التناسلية كان يمكن أن تتيح نظرات ثاقبة على كيفية التخفيف من القرحة المعدية. وقد فُقدت إلى الأبد الإمكانات التي كانت تنطوي عليها وذلك عندما انقرض هذان النوعان في ثمانينات القرن العشرين. بل حتى النباتات المعروفة أنها ذات قيمة تواجه الأخطار في أحيان كثيرة. فقرابة ٤٠ في المائة من أنواع النباتات - وعددها ٦٠٠٠٠ نوع - التي يُعتقد أنها

(١٣) Connecting Global Priorities, p. 11. See, generally, Enrique Ravina, *The Evolution of Drug Discovery: From Traditional Medicines to Modern Drugs* (Wiley, 2011), pp. 107-312.

(١٤) Connecting Global Priorities, p. 165.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

تُستخدم لأغراض طبية هي أنواع تواجه أخطاراً، بما في ذلك نباتات اتسمت لفترة طويلة بالأهمية في الطب التقليدي مثل شجر الكرز الأفريقي (*Prunus Africana*) وشجر الطَّفْسُوس الهيمالايي (*Taxus wallichianai*)^(١٧).

التنوع الجرثومي

١٥ - توجد طريقة أخرى يدعم بها التنوع الأحيائي الصحة البشرية وهي أكثر انتشاراً ولكن الاعتراف بها أضيّق نطاقاً. إذ تشير الدراسات إلى أن تنمية الاستجابات المناعية المعتادة، ولا سيما المناعة من مسببات الحساسية، تتطلب التعرّض للموائل الطبيعية^(١٨). وكل منا يحمل كائنات مجهرية تتفاعل مع التنوع الأحيائي في البيئة بطرق ذات أهمية حاسمة لـ "استحثاث وصيانة دوائر التنظيم المناعي والاحتمال"^(١٩). وكانت الكائنات المجهرية البيئية "فيما سبق واسعة الانتشار وموجودة بوفرة، مثلاً فيما نتناوله من غذاء ومياه شرب وألبان"، ولكن مع انتقال مزيد من الناس للعيش في المناطق الحضرية ومع نقصان التنوع الأحيائي العالمي، تتناقص هذه التفاعلات هي الأخرى^(٢٠). وهكذا فإن انخفاض تنوع الكائنات المجهرية هو "جزء من المشكلة الأكثر عالمية المتمثلة في اختفاء البيئات الطبيعية وفقدان العام للتنوع الأحيائي. فالارتباط قائم بين 'التنوع الأحيائي البعيد' (الحياة النباتية والحيوانية) و'التنوع الأحيائي القريب' (الكائنات المجهرية) كما أنهما كليهما يتقلصان"^(٢١). ويبدو أن فقدان هذا التنوع الجرثومي يسبب مشاكل تتعلق بالتنظيم المناعي ما يؤدي بنظم المناعة البشرية إلى مهاجمة الأهداف الخطأ، وهو ما يتسبب بدوره في أن أمراض المناعة الذاتية واضطرابات الحساسية وغيرها من أمراض الالتهابات غير السارية تصبح أكثر انتشاراً في جميع أنحاء العالم^(٢٢).

الأمراض المعدية

١٦ - فيما يتعلق ببعض الأمراض الحيوانية المصدر^(٢٣)، رُبط فقدان التنوع الأحيائي بزيادة انتشار الأمراض لدى البشر. و"على سبيل المثال، يُعتَقَد أن انتشار فيروس هانتا يزداد عندما

(١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٦٥.

(١٨) Paul A. Sandifer and others, "Exploring connections among nature, biodiversity, ecosystem services, and human health and well-being: opportunities to enhance health and biodiversity conservation", *Ecosystem Services*, vol. 12 (April 2015), pp. 1 and 7.

(١٩) Tari Haahtela and others, "The biodiversity hypothesis and allergic disease: World Allergy Organization position statement", *World Allergy Organization Journal*, vol. 6, No. 3 (January 2013), pp. 1 and 12.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) Ilkka Hanski, "Environmental biodiversity, human microbiota, and allergy: انظر أيضاً: are interrelated", *Proceedings of the National Academy of Sciences*, vol. 109, No. 21 (2012), p. 8334.

(٢٢) *Connecting Global Priorities*, p. 150.

(٢٣) الأمراض الحيوانية المصدر تصيب عادة الحيوانات ولكنها يمكن أن تنتقل إلى البشر.

يتناقص تنوع الثدييات؛ كما توجد علاقة ارتباطية بين ارتفاع الإصابة بفيروس غرب النيل والانخفاض في ثراء وضع الطيور غير الجواثم؛ أما انتشار *البرتونيلة* في الطبيعة فيزداد عند التخلص من الأحياء البرية على نطاق كبير؛ كما أن تفتت الموائل يزيد من خطورة داء *اللايم*"^(٢٤). وفي مثل هذه الحالات، يبدو أن التنوع الكبير في مستضيفات مسببات الأمراض يُخفف من مسارات انتقال مسببات الأمراض إلى البشر؛ فمع زيادة التنوع تقل معدلات انتقال الأمراض إلى البشر"^(٢٥).

الصحة العقلية

١٧- من الواضح بدرجة متزايدة أن التعرض للطبيعة له آثار مفيدة على الصحة العقلية. فقد خلص استعراض شامل لبعض الدراسات إلى أن "معايشة الطبيعة يمكن أن يكون لها آثار إيجابية على كل من الصحة العقلية/النفسية، والتعافي، ومعدل ضربات القلب، والتركيز، ومستويات الإجهاد، وضغط الدم، والسلوك، والعوامل الصحية الأخرى. وعلى سبيل المثال، فمشاهدة الطبيعة، حتى ولو من خلال النافذة، يحسّن التعافي من الجراحة"^(٢٦). ومعظم الدراسات المستشهد بها تبحث التعرض للفضاء الأخضر أو للمحيط الطبيعي دون التحقق من التنوع. بيد أنه "توجد أدلة متزايدة على أن التأثيرات الإيجابية المهمة التي تحدث للصحة البشرية لا تكون فقط نتيجة للتعرض للطبيعة ولكن أيضاً نتيجة للتماس مع الموائل الطبيعية المختلفة هي والأنواع المختلفة الكثيرة"^(٢٧).

٢- الحق في مستوى معيشي لائق

١٨- الحق في مستوى معيشي لائق هو حق معترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢٥)، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة ١١). وقد أوضحت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الحق في مستوى معيشي لائق هو حق متمدّد عمداً وأن العهد يشمل "عددًا من الحقوق الناشئة عن إعمال هذا الحق... والتي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل إعماله"^(٢٨). وهذه الحقوق تشمل الحق في الغذاء والحق في السكن، اللذين يشير إليهما العهد صراحةً، والحقين المتعلقين بالحصول على

(٢٤) *Connecting Global Priorities*, p. 132.

(٢٥) Aaron Bernstein, "Biological diversity and public health", *Annual Review of Public Health*, vol. 35 (January 2014), pp. 153 and 159.

(٢٦) Paul A. Sandifer and others, "Exploring connections", p. 3.

(٢٧) Richard A. Fuller and others, "Psychological benefits of المرجع نفسه، الصفحة ٦. انظر أيضاً: *Connecting Global Greenspace Increase with Biodiversity*", *Biology Letters*, vol. 3 (2007) p. 390; *Connecting Global Priorities*, pp. 200-209.

(٢٨) التعليق العام رقم ١٥ (٢٠٠٢) المتعلق بالحق في المياه، الفقرة ٣.

مياه مأمونة ونظيفة وعلى خدمات الصرف الصحي، اللذين اعترفت بهما الجمعية العامة في قرارها ٢٩٢/٦٤ ومجلس حقوق الإنسان في قراره ٩/١٥.

١٩- وتصبح فوائد التنوع الأحيائي واضحة بشكل خاص فيما يتصل بالحق في الغذاء. فالتنوع الجيني داخل الأنواع يزيد من غلة المحاصيل التجارية^(٢٩)، كما أن الثراء في مصائد أسماك المياه العذبة مرتبط بزيادة الإنتاجية^(٣٠). (يؤدي أيضاً تنوع وثرأ أنواع الأشجار إلى زيادة إنتاج الأخشاب ما يدعم الوفاء بالحق في السكن)^(٣١). ويتسم التنوع الأحيائي بأهمية حاسمة بشكل خاص لاستقرار ومرونة مصادر الغذاء. وترتبط زيادة تنوع أنواع الأسماك بزيادة استقرار مصائد الأسماك^(٣٢)، كما أن "قدرة النظم الإيكولوجية الزراعية على التكيف مع تغير المناخ تعتمد على الصفات المتأصلة في أصناف المحاصيل ما يجعل الحفاظ على التنوع الأحيائي للمحاصيل [مثلاً، عن طريق مصارف البذور] جزءاً حيوياً من الأمن الغذائي"^(٣٣). ويؤدي الحصول على مجموعة متنوعة من النباتات المحلية إلى المساعدة على حماية المجتمعات الريفية الضعيفة بصورة خاصة التي قد تعتمد على هذه النباتات عند فشل الإنتاج المحصولي أو عند حدوث نفقات مفاجئة^(٣٤). وسيشكل تغير المناخ اختباراً متزايداً باطراد لقدرة الزراعة ومصائد الأسماك على التكيف، كما "ستمارس زيادة استخدام التنوع الأحيائي الزراعي دوراً أساسياً في إجراءات التكيف والتخفيف المطلوبة لمواجهة آثار تغير المناخ ولضمان استمرار تدفق إمدادات مستدامة من الأغذية الصحية مع إيجاد القدرة على التكيف وخيارات متنوعة للتعامل مع التغيرات المستقبلية، وزيادة القدرة على التكيف في نظم الإنتاج الغذائي"^(٣٥).

٢٠- ويعتمد أيضاً الأمن الغذائي على التنوع الأحيائي للبيئة المحيطة. "فزراعة أي محصول منفرد زراعة ناجحة تتطلب أكثر من مجرد البذور؛ بل من الضروري توافر مجموعة متنوعة من الأنواع، ابتداء من الجراثيم والحشرات والديدان والفقاريات الصغيرة في التربة وانتهاء بحشد من الأنواع فوق سطح الأرض والتي تقوم بالسيطرة على الآفات وبتخصيب التربة وبتلقيح الزهور. وقد لوحظ حدوث انخفاضات واضحة في أعداد الكائنات الحوية للزراعة في السنوات الأخيرة، ويؤثر هذا الفقدان على الأمن الغذائي تأثيراً مباشراً"^(٣٦). وعلى سبيل المثال، يُسهم التنوع

- (٢٩) انظر: Cardinale and others, "Biodiversity loss and its impact on humanity", p. 62
- (٣٠) P.A. Harrison and others, "Linkages between biodiversity attributes and ecosystem services: a systematic review", *Ecosystem Services*, vol. 9 (September 2014), pp. 191 and 195
- (٣١) Cardinale and others, "Biodiversity loss and its impact on humanity", p. 62. انظر أيضاً: Harrison and others, "Linkages between biodiversity attributes and ecosystem services"
- (٣٢) Cardinale and others, "Biodiversity loss and its impact on humanity", p. 62
- (٣٣) Bernstein, "Biological diversity and public health", p. 158
- (٣٤) *Ecosystems and Human Well-being: Biodiversity Synthesis*, p. 30; *Connecting Global Priorities*, pp. 111-112
- (٣٥) *Connecting Global Priorities*, p. 6
- (٣٦) Bernstein, "Biological diversity and public health", p. 158

الأحيائي إسهاماً مباشراً في التلقيح الفعال وفي نشر بذور النباتات المفيدة ويزيد من المقاومة للآفات الزراعية والنباتات الغريبة^(٣٧). وفي هذا الصدد، فإن عمليات فقدان المرتفعة بشكل غير عادي في السنوات الأخيرة لمستوطنات نحل العسل الغربي (*Apis mellifera*)، وهو أحد الملقحات المهمة، قد شكلت مصدر قلق خاص بالنظر إلى أن التلقيح ضروري لأكثر من ثلاثة أرباع المحاصيل الغذائية العالمية الرئيسية التي يبلغ عددها ١٠٧ محصول، بما في ذلك كثير من أنواع الفاكهة والخضروات التي تشكل مصادر مهمة للمغذيات والفيتامينات^(٣٨).

٢١- ويساعد أيضاً التنوع الأحيائي على دعم الحق في الحصول على مياه نظيفة ومأمونة. فزيادة مساحات الغابات تحسّن بدرجة مهمة عملية تنظيم تدفقات المياه عن طريق خفض التدفق الزائد وزيادة خزّن المياه^(٣٩). ويساعد تنوع الأنواع الحيوانية والنباتية والطحلبية على سحب النيتروجين والفوسفور الزائدين من النظم الإيكولوجية المائية^(٤٠). كما أن الرخويات الثنائية الصمام، التي تنقّي مقادير كبيرة من المياه في البيئة البحرية وفي بيئة المياه العذبة على السواء، يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في تنقية المياه. وعلى سبيل المثال، فقد ظهر أن أنواع بلح البحر الموجودة في المياه العذبة في أمريكا الجنوبية (*Diplodon chilensis*) تخفّض التريثيف (التثبيغ الغذائي: eutrophication) عن طريق خفض الفوسفور الكلي والتحكّم في كثافة العوالق النباتية^(٤١). كما يمكن لخدمات تنقية المياه أن تنظّف المياه من المواد السمية التي هي من صنع الإنسان. وأحد الأمثلة المشهورة هو مجدافيات الأرجل (*Epischura baikalensis*)، وهي نوع من القشريات وتتوطن بحيرة بايكال بالاتحاد الروسي وهي أكبر بحيرة مياه عذبة بحسب الحجم في العالم. فكل من مجدافيات الأرجل هذه التي لا يزيد حجمها عن بذرة الخشخاش تُحافظ على نظافة المياه عن طريق ابتلاع الملوّثات فضلاً عن الغذاء. فهذه المجدافيات، بتعبير أحد البيئيين المحليين، هي "أبطال البحيرة"^(٤٢). وبطبيعة الحال، توجد حدود ترد على قدرة النظم الإيكولوجية على أن تنظّف آثار ما نفعله. ولكن مجدافيات الأرجل وغيرها من الأنواع، بإزالتها الملوّثات العضوية المتبقية في المياه، تأتي بهذه الملوّثات إلى سلسلة الطعام حيث تتراكم أحياناً في الحيوانات الأكبر مثل الأسماك والفقمة وكذلك، في نهاية المطاف، الإنسان^(٤٣).

(٣٧) *Ecosystems and Human Well-being: Biodiversity Synthesis*, pp. 25 and 29

(٣٨) Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity, "Summary for policymakers of the assessment report on pollinators, pollination and food production" (2016), pp. 8 and 16; *Connecting Global Priorities*, p. 81

(٣٩) Harrison and others, "Linkages between biodiversity attributes and ecosystem services", p. 195

(٤٠) *Connecting Global Priorities*, p. 48

(٤١) المرجع نفسه، الاستشهاد بمصادر.

(٤٢) Peter Thomson, "Russia's Lake Baikal: preserving a natural treasure", *environment360* (3 June 2008).

(٤٣) المرجع نفسه.

٣- عدم التمييز، وحقوق أكثر الفئات ضعفاً إزاء فقدان التنوع الأحيائي

٢٢- كثيراً ما يكون تردي التنوع الأحيائي وفقدانه ناتجاً عن نماذج التمييز القائمة وكثيراً ما يعززان هذه النماذج. ورغم أن الجميع يعتمدون على خدمات النظم الإيكولوجية، يعتمد بعض الناس عليها اعتماداً أشد من غيرهم. ففيما يتعلق بالشعوب الأصلية وسكان الغابات وأهل الصيد وغيرهم ممن يعتمدون مباشرة على منتجات الغابات والأنهار والبحيرات والمحيطات للحصول على غذائهم ووقودهم وعلاجهم، يمكن أن تترتب على الأضرار البيئية عواقب كارثية بل كثيراً ما تترتب عليها هذه العواقب. ويصح هذا ليس فقط بسبب العلاقة الوثيقة التي تربط هؤلاء بالطبيعة، ولكن أيضاً بسبب أنهم لا يمتلكون عادة سوى تأثير اقتصادي وسياسي محدود في بلدانهم ولذلك فليس في مقدورهم الحصول بسهولة على بدائل لمواردهم الطبيعية المفقودة^(٤٤). وتهميش هؤلاء يعني أنه لم تكن لديهم سوى إمكانية محدودة أو منعدمة للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات أو للحصول على سُبُل انتصاف قانوني في هذا الصدد. بل إن حقوقهم القانونية في المناطق والموارد التي يعتمدون عليها قد تكون غير معترف بها من جانب حكوماتهم.

٢٣- وبالإضافة إلى النتائج المادية المترتبة على تردي البيئة، تحدث أيضاً في كثير من الأحيان آثار ثقافية خطيرة. فكثير من الأديان تدعو أفراد البشر إلى أن يكونوا أمناء على ثروات العالم الطبيعي. بيد أن الإحساس بضياح أماكن معينة يكون في أقوى حالاته لدى من يربطون طقوسهم ومواقعهم المقدسة بهذه الأماكن. فقد يمكن الاستعاضة عن الطعام والمأوى، أما تدمير غيضة مقدسة فقد يتسبب في ضرر لا يمكن إصلاحه. وعلى سبيل المثال، عندما سُئل شعب "أما إكسهوسا" في جنوب أفريقيا عما يمكن أن يحدث إذا دُمّرت المواقع المقدسة لدى جماعتهم، أجابوا بقولهم: "هذا يعني موت ثقافتنا"^(٤٥).

٢٤- وبالإضافة إلى قطع الغابات للحصول على الخشب ولتطهير الأرض من أجل الإنتاج الزراعي، فقد تنشأ أيضاً فوائد اقتصادية عن بناء السدود لأغراض تسخير الأنهار من أجل إنتاج الطاقة الكهربائية وعن فتح مصايد أسماك أمام الاستغلال الصناعي لها. بل حتى إذا كانت الفوائد الاقتصادية ترجح التكاليف الاقتصادية والثقافية الحقيقية على مستوى الاقتصادي الجزئي (وهو ما لا يحدث فعلاً في كثير من الأحيان بالنظر إلى أن التكاليف الحقيقية لتدمير النظام الإيكولوجي لغابة من الغابات أو لنهر من الأنهار لا تُؤخذ أبداً تقريباً في الحسبان)^(٤٦)، فإن الفوائد تستعاد بشكل غير متناسب لصالح من لا يعتمدون مباشرة على هذا المورد وتُفرض التكاليف بشكل غير متناسب على من يعتمدون عليه مباشرة. ونتيجة لذلك، ف"من المحتمل أن يؤدي فقدان خدمات النظام الإيكولوجي المعتمدة على التنوع الأحيائي إلى زيادة حدة عدم

(٤٤) .Connecting Global Priorities, p. 32

(٤٥) .Ecosystems and Human Well-being: Biodiversity Synthesis, p. 31

(٤٦) Ecosystems and Human Well-being: Synthesis, pp. 6-11. For studies of the economic value of

biodiversity انظر: Economics of Ecosystems and Biodiversity initiative (مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية، ومبادرة التنوع الأحيائي)، على الرابط: www.teebweb.org

المساواة والتهميش اللذين تعاني منهما أضعف فئات المجتمع، وذلك بإنقاص إمكانية حصولها على المواد الأساسية لكي تعيش حياة صحية، وبالحد من حرية اختيارها وفعلها. فالتنمية الاقتصادية التي لا تأخذ في الاعتبار هذه الآثار الواقعة على خدمات النظام الإيكولوجي قد تُقلل جودة الحياة للسكان المتأثرين حتى ولو كانت شرائح أخرى من المجتمع قد استفادت^(٤٧).

٢٥- وتوجد أيضاً لفقدان خدمات النظام الإيكولوجي المعتمدة على التنوع الأحيائي آثار غير متناسبة على الأشخاص الضعفاء الحال لأسباب أخرى، بما في ذلك نوع الجنس، والسن، والإعاقة، والفقر، والانتماء إلى أقلية. ومن الضروري إجراء مزيد من البحوث من أجل فهم كيف تتباين إمكانية الوصول إلى التنوع الأحيائي وطرق إدارة هذا التنوع تبعاً لنوع الجنس والخصائص الأخرى ومن أجل الاستجابة لكيفية التباين هذه، وبشأن الآثار المتباينة المترتبة على فقدان وتردي التنوع الأحيائي. ويؤدي الافتقار إلى بيانات مصنفة بشأن إمكانية الوصول إلى التنوع الأحيائي وبشأن الاستفادة منه والتحكّم فيه إلى إعاقة الجهود الرامية إلى تصميم وتنفيذ تدابير تستجيب على النحو المناسب لهذه الأنواع من حالات الضعف^(٤٨).

ثالثاً- التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحفاظ على التنوع الأحيائي واستخدامه على نحو مستدام

٢٦- تقع على الدول التزامات بالحماية من الضرر البيئي الذي يتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان، وتطبق هذه الالتزامات على التنوع الأحيائي بوصفه جزءاً لا يتجزأ من البيئة. وكما أكد المقرر الخاص في العام الأخير فيما يتصل بتغير المناخ، ما زال يجري دراسة وتوضيح هذه الالتزامات، وينبغي عدم النظر إلى هذا التقرير باعتباره الكلمة الأخيرة بشأن محتوى هذه الالتزامات. فالتقرير، بصورة خاصة، ليس بديلاً عن قيام المكلفين بولايات أو هيئات المعاهدات أو المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان أو جهات أخرى بإجراء تحليل أكثر تفصيلاً لحقوق إنسان معينة. بل الأهداف المتوخاة من وراء التقرير هي بالأحرى تقديم نظرة عامة على هذا المجال القانوني الآخذ في التطور، ووضع إطار للمعالجة التفصيلية الإضافية.

ألف- الالتزامات الإجرائية

٢٧- الالتزامات الإجرائية في مجال حقوق الإنسان الواقعة على الدول فيما يتصل بالبيئة تشمل الواجبات التالية: (أ) تقييم التأثيرات البيئية ونشر المعلومات البيئية؛ و(ب) تيسير مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات المتصلة بالبيئة، بطرق منها حماية الحق في التعبير والحق في تكوين الجمعيات؛ و(ج) إتاحة سبل انتصاف لجزء الأضرار. وتستند هذه الالتزامات إلى الحقوق المدنية

Sandra Diaz and others, "Biodiversity loss threatens human well-being", *PLOS Biology*, vol. 4, (٤٧)
No. 8 (August 2006), pp. 1300 and 1302

.Connecting Global Priorities, pp. 32-33 (٤٨)

والسياسية، ولكنها وُضِّحت ووسَّع نطاقها في السياق البيئي بالاستناد إلى المجموعة الكاملة من حقوق الإنسان المهَّددة بسبب الإضرار بالبيئة (انظر الوثيقة A/HRC/25/53، الفقرة ٢٩). وأداء هذه الالتزامات مدعوم بأحكام ترد في الصكوك البيئية الدولية، بما في ذلك المبدأ ١٠ من إعلان ريو لعام ١٩٩٢ بشأن البيئة والتنمية.

٢٨- وينطبق كل التزام من هذه الالتزامات على التدابير التي تؤثر على التنوع الأحيائي بطرق تهدد التمتع الكامل بحقوق الإنسان التي تعتمد على عناصر هذا التنوع. وعلى سبيل المثال، فقبل أن تمنح الدولة امتيازاً لاستغلال غابة ما أو أن تأذن ببناء سد على نهر ما أو أن تتخذ خطوات أخرى تؤدي إلى تدهور التنوع الأحيائي أو إلى فقدانه، يتعين عليها أن تقيّم التأثيرات البيئية والاجتماعية المترتبة على المشروع وأن تقدّم معلومات حول آثاره المحتملة وأن تيسّر مشاركة الجمهور في عملية اتخاذ القرارات المعنية، بطرق منها حماية الحق في حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات، وأن تتيح إمكانية الوصول إلى سُبل انتصاف قانونية فعالة للأطراف التي تدّعي أن حقوقها قد انتهكت.

٢٩- وتتطلب بعض اتفاقات حفظ البيئة من الدول إجراء تقييمات وإتاحة إمكانية الحصول على معلومات وتيسير مشاركة الجمهور أو تشجّعها على القيام بذلك^(٤٩). وبالإضافة إلى ذلك، قطع كثير من الدول خطوات واسعة مهمة من أجل إعمال الحقوق المتعلقة بإمكانية الوصول وذلك عن طريق تشريعاتها الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق بالتدابير التي تؤثر على النظم الإيكولوجية والتنوع الأحيائي. وتُقدّم في كثير من الردود الواردة على الاستبيان المرسل من المقرر الخاص أمثلة للضمانات والابتكارات الإجرائية المستحدثة على الصعيد الوطني^(٥٠).

٣٠- وعلى الصعيد الدولي، استحدثت الدول ممارسات نموذجية فيما يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، بما في ذلك عمليات التقييم المنتظمة للتقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي^(٥١). وقد يكون أهم تطور في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات هو ما حدث في عام ٢٠١٢ من إنشاء منتدى التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. فأكثر من ١٠٠ دولة هي أطراف هذا المنتدى الذي يتمثل الغرض منه في إعداد تقارير عالية الجودة مستعرضة من النظراء استجابةً لطلبات من الحكومات. وقد تمثل أول تقرير لهذا المنتدى في تقييم للسيناريوهات والنماذج المختلفة للتنوع الأحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية، بينما كان تقريره الثاني عبارة عن بحث لمسألة التلقيح والملقحات

(٤٩) انظر على سبيل المثال: اتفاقية التنوع البيولوجي (الأحيائي)، المادة ١٤ (التقييم البيئي، والمشاركة العامة)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، المادة ٣ (المشاركة العامة)؛ واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المادة ٢٧ (الإعلام العام).

(٥٠) جميع الردود الواردة على الاستبيان متاحة على الرابط: www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/SubmissionsBiodiversity.aspx

(٥١) هذه التقييمات متاحة على الرابط: www.cbd.int/gbo/default.shtml

حول العالم. ويشتمل برنامج العمل الجاري للمنتدى على أربعة تقييمات إقليمية، واحد منها لكل من أفريقيا، والأمريكتين، وآسيا والمحيط الهادئ، وآسيا الوسطى^(٥٢).

٣١- وتوجد حالات إخفاق كثيرة في الوفاء بالالتزامات الإجرائية فيما يتصل بالتنوع الأحيائي. إذ تحتاج كثير من الدول، مثلاً، إلى توفير مزيد من سُبل الانتصاف الفعالة لمن تضرروا من فقدان وتردي النظم الإيكولوجية. بيد أن أفضع مشكلة في هذا الصدد هي الإخفاق المستمر في عدم حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، الذي شرحة مؤخراً بالتفصيل المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (الوثيقة A/71/281). وكثيراً ما تكون الصلات واضحة بين الدفاع عن البيئة والتمتع بحقوق الإنسان، مثلاً عندما يعترض مجتمع محلي معين على منجم يكون من شأنه تلويث مياه الشرب الخاصة به. ولكن حتى الناس الذين يقومون بحماية مكونات النظم الإيكولوجية التي قد تكون الفوائد التي تعود بها على البشر أقل وضوحاً، مثل الأنواع المعرضة للخطر (انظر مثلاً الوثيقة A/HRC/25/53/Add.1، الفقرة ٥٤)، هم مع ذلك يدافعون عن التنوع الأحيائي الذي نعتمد عليه جميعاً. وهم أيضاً مدافعون عن حقوق الإنسان البيئية ويستحقون منا الحماية.

٣٢- ومما يُؤسف له أن هؤلاء، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان، كثيراً ما لا يحظون بهذه الحماية. ففي عام ٢٠١٥ وحده، وقعت ١٨٥ حالة قتل مؤكدة لمدافعين بيئيين ومدافعين عن الأراضي حول العالم^(٥٣). ويجري التحرش بأخريين لا حصر لهم وإخضاعهم للعنف. ومع تنامي الضغوط التي تستهدف استغلال الموارد الطبيعية، يكون الذين يعارضون الاستغلال غير المستدام لهذه الموارد مستهدفين بالهجوم على نحو متزايد. وأحياناً ما تقوم جهات فاعلة حكومية ذاتها بممارسة الاضطهاد أو بالتواطؤ في ممارسته. بل حتى عندما لا تكون الحكومات مشاركة في ذلك بصورة مباشرة، فإنها كثيراً ما لا تتصدى للتهديدات ولا تحقق في الانتهاكات ولا تُلقي القبض على المسؤولين عنها، ما يبعث على إيجاد ثقافة إفلات من العقاب تشجّع على ارتكاب مزيد من الهجمات. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الدول قوانين تجرم الاحتجاجات السلمية والمعارضة السلمية، وتقيّد أو تحظر عمليات منظمات المجتمع المدني، وتسمح برفع دعاوى مدنية تسعى إلى تهريب وإسكات المدافعين عن البيئة^(٥٤).

(٥٢) توجد على الرابط: www.ipbes.net معلومات متاحة عن هذا المنتدى وبرنامج عمله.

(٥٣) Global Witness, *On Dangerous Ground* (2016). متاح على الرابط: www.globalwitness.org/en/reports/dangerous-ground.

(٥٤) انظر تقرير المقرر الخاص المعنون "المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية: أزمة عالمية" (Environmental human rights defenders: a global crisis)، متاح على الرابط: www.universal-rights.org.

باء - الالتزامات الموضوعية

٣٣- تقع على الدول التزامات باعتماد أطر قانونية ومؤسسية توفر الحماية الفعالة من الأضرار البيئية التي تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان. وكما شُرح في الفرع 'ثانياً'، يشكل فقدان خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع الأحيائي خطراً يهدد نطاقاً واسعاً من الحقوق، بما في ذلك الحق في كل من الحياة، والصحة، والغذاء، والماء، والثقافة، وعدم التمييز. ولذلك يقع على عاتق الدول التزام عام بصيانة التنوع الأحيائي من أجل حماية هذه الحقوق من الانتهاك. وهذا الالتزام يشمل الواجب المتمثل في الحماية من الأضرار البيئية التي تسببها جهات فاعلة خاصة، ويقع أيضاً على عاتق مؤسسات الأعمال المسؤولة عن احترام هذه الحقوق المتعلقة بالتنوع الأحيائي (انظر الوثيقة A/HRC/25/53، الفقرات ٥٨-٦١).

٣٤- وتتمتع الدول بالسلطة التقديرية في إقامة توازن بين حماية البيئة وتحقيق الأهداف المجتمعية المشروعة الأخرى. ولكن يجب أن يكون هذا التوازن معقولاً، كما ينبغي ألا يُسفر عن حدوث خرق غير مبررة وغير ممكن التنبؤ بها لحقوق الإنسان التي تساعد على توضيح ما إذا كان قد تم التوصل إلى توازن معقول أم لا، وهي عوامل تشمل ما إذا كان التدبير المعني قد جاء نتاجاً لعملية جرى الامتثال فيها للالتزامات الإجرائية المبينة في الفرع السابق، وما إذا كانت هذه العملية غير تراجعية، وما إذا كانت غير تمييزية، وما إذا كانت تتفق مع المعايير الدولية والمحلية (انظر الوثيقة A/HRC/25/53، الفقرات ٥٣-٥٦). وأخيراً، ينبغي أن تنفذ الدول قوانينها التي تحمي حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة تنفيذاً كاملاً.

٣٥- وقد تتباين المعالم المحددة للالتزامات الموضوعية تبعاً للحالة. فبالإضافة إلى الواجب العام المتمثل في حماية التنوع الأحيائي من أجل دعم التمتع الكامل بمجموعة حقوق الإنسان التي تعتمد على هذا التنوع وخدمات النظم الإيكولوجية التي تقوم عليه، قد تقع أيضاً على عاتق الدول واجبات أكثر تحديداً تقضي بحماية أماكن التنوع الأحيائي أو عناصره الضرورية بصفة خاصة من أجل تمتع أفراد مجتمعات معينة بحقوقها، بمن في ذلك المجتمعات الضعيفة الحال التي تناقش في الفرع القادم.

٣٦- وينبغي أن تتعاون الدول أيضاً كل منها مع الأخرى من أجل حماية التنوع الأحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية. وكما شرح من قبل المقرر الخاص (انظر الوثيقة A/HRC/31/52، الفقرات ٤٢-٤٨)، يمارس التعاون الدولي في العادة دوراً داعماً لا غير في حماية حقوق الإنسان، ولكن بعض أنواع الضرر البيئي الواقع على حقوق الإنسان قد يحرك الواجب القضائي بالتعاون الدولي والذي يحظى بالدعم في الممارسة العامة للدول وكذلك، بشكل أكثر تحديداً، في ميثاق الأمم المتحدة (المادتان ٥٥ و٥٦) وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة ٢). فالحماية الفعالة للتنوع الأحيائي، شأنها شأن التخفيف الفعال من تغيّر المناخ، لا يمكن تحقيقها إلا بالتعاون الدولي، وهو ما اعترفت به الدول في كثير من

الأحيان. ذلك أن كثيراً من عناصر التنوع الأحيائي والأخطار التي تتهدد هذا التنوع والفوائد التي يتيحها لها جميعها أبعاد عابرة للحدود أو عالمية.

٣٧- وطوال أكثر من قرن من الزمان، دخلت الدول في معاهدات ترمي إلى حماية مكونات التنوع الأحيائي الواقعة أو المهاجرة عبر الحدود، مثل الأجسام المائية العابرة للحدود والحيوانات المهاجرة^(٥٥). وفي العقود الأحدث عهداً، أدركت الدول على نحو متزايد أن الأخطار الكثيرة التي تتهدد التنوع الأحيائي لها جوانب عابرة للحدود. وتشمل العوامل الدافعة مباشرةً لفقدان التنوع الأحيائي تدمير وتردي الموئل الطبيعي، والإفراط في استغلال النباتات والحيوانات ذات القيمة، والتلوث، والأنواع الغريبة الغازية، وتغير المناخ. وبعض هذه العوامل، بما في ذلك تغير المناخ والتلوث العابر للحدود، هي بطبيعتها خارج سيطرة أي دولة بمفردها. بل كثيراً ما توجد أبعاد دولية نتيجةً حتى لفقدان الموئل والاستغلال المفرط للموارد المحلية. فعمليات نهب النباتات الطبيعية والصيد غير المشروع للحيوانات في البلدان النامية، على سبيل المثال، تكون مدفوعة إلى حد كبير بالطلب في الأسواق الأجنبية. ولمكافحة هذا الاتجار الدولي، اعتمدت الدول 'اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض'، ولكن التجارة غير القانونية في الأحياء البرية، التي تقدّر قيمتها بمليارات الدولارات، ما زالت مستمرة. ومن بين الأمثلة المعروفة جيداً: قتل الفيلة للحصول على العاج وقتل وحيد القرن للحصول على قرونه، واصطياد الببغاوات والسلاحف النادرة لاستخدامها كحيوانات أليفة، وقطع أشجار خشب الورد المهددة بالانقراض لاستخدامها في صنع الأثاث.

٣٨- وقد توجد أيضاً أبعاد دولية لكثير من فوائد التنوع الأحيائي. فالأغذية والأدوية المستمدة من الموارد الطبيعية في جزء معين من العالم يمكن أن تفيد السكان في كل مكان من العالم. وعلى العكس من ذلك، فإن الأمراض التي تنتشر بسرعة أكبر بسبب تقلص التنوع الأحيائي قد تؤثر على الناس الموجودين بعيداً عن مكان ظهور هذه الأمراض أول مرة. وتوجد فوائد أخرى للتنوع الأحيائي قد تكون أقل بروزاً ولكن يجري مع ذلك تقاسمها على نطاق واسع. وعلى سبيل المثال، يرى كثير من الناس أن الأنواع التي تتقاسم معها هذا الكوكب فاتنة وذات قيمة أصيلة، وأنها نشعر بالخسارة عندما نعلم بحدوث انقراض لأنواع مثل الجرذ الأسترالي 'برامبل كاي ميلوميس: Bramble Cay melomys'، وهو نوع الثدييات الوحيد الذي يتوطن في منطقة الحاجز المرجاني العظيم. فانقراضه في عام ٢٠١٦ كان هو أول انقراض يُعزى إلى تغير

(٥٥) تشمل الأمثلة الكثيرة على: 'اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية'، و'اتفاق تنفيذ ما تضمنته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال' و'الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان'.

المناخ. والجزيرة الصغيرة التي كانت تعيش فيها هذه الجردان قد تعرضت للغرق مرات عديدة بفعل مستويات مياه البحر المرتفعة، ما أدى إلى هلاك الحيوانات وتدمير الموئل^(٥٦).

٣٩- والاعتراف بأننا جميعاً نستفيد من شبكة التنوع الأحيائي المتداخلة وبأننا قد تضررنا جميعاً من تردي هذا التنوع قد أدى إلى اعتماد كثير من اتفاقيات حفظ الطبيعة^(٥٧). والاتفاقية التي كان لها أوسع نطاق هي اتفاقية التنوع البيولوجي التي تؤكد دياجتها أن حفظ التنوع الأحيائي (البيولوجي) يمثل أحد الشواغل المشتركة للجنس البشري، والتي يتمثل الهدف النهائي منها في "صيانة التنوع البيولوجي، واستخدام عناصره على نحو قابل للاستمرار، والتقسام العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية". وعن طريق الاتفاقية واتفاقات أخرى، حددت الدول الأطراف الخطوات الضرورية لصيانة التنوع الأحيائي واستخدامه على نحو مستدام. ومن شأن هذه التدابير، إذا نُفذت، توفير الحماية للتنوع الأحيائي والوفاء بالالتزامات المشتركة الواقعة على الدول بالتعاون من أجل حماية حقوق الإنسان المعتمدة على التنوع الأحيائي.

٤٠- والمشكلة الهائلة المطروحة هي أنه لم يجر في كثير من الأحيان تنفيذ الاتفاقات تنفيذاً فعالاً ولم يجر الوفاء بأهدافها. ونتيجة لذلك، ما زال التنوع الأحيائي يتناقص بمعدلات لا يمكن أن تستمر. وتوجد أمثلة كثيرة جداً على حالات الفشل في حماية التنوع الأحيائي، ولكن هذا التقرير يركّز على الجهود المبذولة عملاً باتفاقية التنوع البيولوجي. ولكي تحقق الاتفاقية أهدافها، فإنها تتطلب من كل طرف من الأطراف اتخاذ تدابير محددة، "قدر الإمكان وحسب الاقتضاء"، بما في ذلك عن طريق وضع خطط وطنية من أجل صيانة التنوع الأحيائي واستخدامه على نحو مستدام (المادة ٦)، وتحديد ورصد المكونات الهامة للتنوع الأحيائي والأنشطة التي لها (أو يُحتمل أن يكون لها) آثار سلبية ذات شأن (المادة ٧)، ومواصلة التدابير المتعلقة بالمحافظة على التنوع الأحيائي داخل المواقع وخارجها (المادتان ٨ و ٩). وبالإضافة إلى ذلك، تعترف الاتفاقية بأنه تكون لكل حكومة وطنية سلطة تقرير الحصول على الموارد الوراثية، وتتضمن الاتفاقية أحكاماً تتعلق بالاتفاق على كل عملية حصول (المادة ١٥). وهذا النطاق العريض للاتفاقية تضاهيه عضويتها شبه العالمية: إذ تضم الاتفاقية ١٩٦ دولة طرفاً، بما في ذلك تقريباً كل بلد في العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي وقعت على الاتفاقية ولكنها لم تصدق عليها.

(٥٦) Michael Slezak, "Revealed: first mammal species wiped out by human-induced climate change", *The Guardian* (14 June 2016).

(٥٧) انظر على سبيل المثال، اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية (اتفاقية رامسار)، واتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. انظر بصورة عامة: United Nations Environment Programme, *Understanding Synergies and Mainstreaming among the Biodiversity-related Conventions* (2016).

٤١ - وفي عام ٢٠٠٢، اعتمد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية خطة استراتيجية ترمي إلى "وقف فقدان التنوع الأحيائي وقفاً فعالاً"^(٥٨). ووصفت الأطراف بوضوح الاحتمالات المطروحة، مؤكدةً أن التنوع الأحيائي "هو الأساس الذي بُنيت عليه الحضارة الإنسانية". وذكرت أيضاً أن "فقدان التنوع الأحيائي يزداد بمعدل لم يسبق له مثيل، بما يهدد وجود الحياة ذاته كما يفهم حالياً"، وبما يقوّض التنمية المستدامة ويشكّل "أحد أكبر التحديات في الحقبة المعاصرة"^(٥٩). ولمواجهة هذا التهديد الوجودي، اعتمدت الأطراف هدفاً متواضعاً بالأحرى، وهو: عدم وقف - ناهيك عن عدم عكس مسار - فقدان التنوع الأحيائي، بل القيام فقط بالحد بدرجة كبيرة من معدل هذا الفقدان بحلول عام ٢٠١٠. وتحقيقاً لهذه الغاية، اشتملت الخطة الاستراتيجية على ١١ غاية و٢١ هدفاً فرعياً. وعلى سبيل المثال، ترمي الغاية ٢ إلى "تعزيز صيانة تنوع الأنواع" ويرمي الهدف الفرعي ٢-١ إلى "استعادة أعداد الأنواع المشمولة بالمجموعات التصنيفية الرئيسية المختارة، أو الحفاظ على أعدادها أو خفض التدهور فيها"^(٦٠).

٤٢ - وفي عام ٢٠٠٥، شرّح 'تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية' ليس فقط مدى ضرورة خدمات النظم الإيكولوجية للرفاه البشري، كما وُصف في الفرع 'ثانياً' من هذا التقرير، ولكن أيضاً مدى السرعة التي يُدْمَرُ بها البشر التنوع الأحيائي. ومن بين خدمات النظم الإيكولوجية التي استعرضها التقييم وعددها ٢٤ خدمة، كانت ١٥ خدمة تتعرض للتدهور أو تُستخدَم على نحو غير مستدام، بما في ذلك المياه العذبة، ومصايد الأسماك، والحماية من التآكل، وتنقية الهواء والمياه. وجاء في التقييم أن البشر قد زادوا من معدل انقراض الأنواع بمقدار ألف مرة بالمقارنة مع المعدلات الأساسية، وأن نسبة ١٠ إلى ٣٠ في المائة من أنواع الثدييات والطيور والحيوانات البرمائية مهددة بالانقراض وأن ربع الأرصدة السمكية التجارية المهمة تعاني من الإفراط في الصيد. وحذر التقييم أيضاً من أن الضرر الذي يلحق بالنظم الإيكولوجية يزيد من احتمال حدوث تغييرات مفاجئة وربما لا يمكن تداركها، مثل نشوء "مناطق ميتة" في المياه الساحلية وانحيار مصايد الأسماك. وأكد التقييم على أن الآثار الضارة المترتبة على تردّي النظم الإيكولوجية "تقع بشكل غير متناسب على الفقراء، وأنها تُسهم في تنامي أوجه انعدام المساواة والتفاوتات فيما بين فئات الناس، وأنها في بعض الأحيان هي العامل الرئيسي الذي يتسبب في الفقر والصراع الاجتماعي"^(٦١).

٤٣ - وفي عام ٢٠١٠، نشرت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي الإصدار الثالث من نشرة "التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي"، التي بينت أن الدول قد أخفقت إحقاقاً تاماً حتى في تحقيق الهدف المتواضع المتمثل في خفض معدل فقدان التنوع الأحيائي خفضاً يُعتد به. كما لم

(٥٨) المقرر ٢٦/٦، المرفق (Decision VI/26)، الفقرة ٢.

(٥٩) المرجع نفسه، الفقرتان ٣ و٤.

(٦٠) المقرر ٣٠/٧، المرفق (Decision VII/30)، المرفق الثاني.

(٦١) *Ecosystems and Human Well-being: Synthesis*, pp. 1-6.

يتحقق أي من الأهداف الفرعية الـ ٢١، وقد حدد التقرير أربعة أهداف فرعية فقط أُحرز تقدم في اتجاه بلوغها^(٦٢). ووجدت الأمانة مؤشرات متعددة على استمرار فقدان التنوع الأحيائي: فالتنوع الجيني في المحاصيل والثروة الحيوانية قد استمر في التناقص؛ كما أن الأنواع المشمولة بالتقييم تتحرك في المتوسط في اتجاه الانقراض؛ وما زال التدهور مستمراً في الموائل الطبيعية من حيث نطاقها وسلامتها، ولا سيما الأراضي الرطبة والمستنقعات المالحة والشعاب المرجانية. وعلى الرغم من حدوث تقدم في بعض المناطق في إبطاء معدل فقدان الغابات الاستوائية وغابات المانغروف، ظل تردي وتفكك النظم الإيكولوجية بوجه عام يؤدي إلى فقدان خدمات النظم الإيكولوجية^(٦٣).

٤٤ - وأشارت الأمانة إلى أن أكثر من ١٧٠ دولة قد وضعت استراتيجيات وخطط عمل وطنية بشأن التنوع الأحيائي، وأفادت أنه "في العديد من البلدان، حفز إعداد الاستراتيجيات وضع قوانين وبرامج إضافية، واستحث العمل بشأن طائفة واسعة من المسائل، تشمل القضاء على الأنواع الغريبة الغازية أو السيطرة عليها؛ واستخدام التنوع الأحيائي بطريقة مستدامة؛ وحماية المعرفة والقواعد التقليدية لضمان تقاسم المجتمعات المحلية المنافع الناجمة عن التنقيب البيولوجي الذي قد يُسفر عن براءات اختراع أو مبيعات عقاقير أو أغذية أو مواد تجميل جديدة؛ والاستخدام السليم للتكنولوجيا الأحيائية، والحفاظ على تنوع النباتات والحيوانات المستخدمة في الزراعة"^(٦٤). بيد أنها ذكرت أن قلة من الأطراف هي التي أدمجت بالكامل أهداف التنوع الأحيائي في استراتيجياتها الوطنية. وعلاوة على ذلك، تقوم قلة من البلدان فقط باستخدام استراتيجيات التنوع الأحيائي وخطط العمل كأدوات فعالة من أجل دمج التنوع الأحيائي في السياسات وعمليات التخطيط الأوسع نطاقاً^(٦٥).

٤٥ - وكرد فعل لعدم تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠٠٢، اعتمدت الأطراف في الاتفاقية خطة استراتيجية أخرى للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. واعترفت الأطراف، بصراحة تشير الإعجاب، بأنه "لم يكن هناك إدماج كاف لقضايا التنوع الأحيائي في السياسات والاستراتيجيات والبرامج والإجراءات الأوسع نطاقاً، ولذلك لم تخفّض الدوافع الكامنة وراء فقدان التنوع الأحيائي خفصاً ملحوظاً"^(٦٦). وسلطت الأطراف الضوء على خطر وقوع "آثار خطيرة على المجتمعات البشرية" إذا استمرت الاتجاهات الحالية، وذكرت أنه ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة، "يمكن فقدان مجموعة واسعة من الخدمات المستمدة من النظم الإيكولوجية

(٦٢) أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، الإصدار الثالث من نشرة "التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي" (مونتريال، ٢٠١٠)، الصفحتان ١٨ و ١٩.

(٦٣) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٦٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(٦٥) المرجع نفسه.

(٦٦) المقرر ٢/١٠، المرفق، الفقرة ٥.

التي تركز على التنوع الأحيائي"، وخلصت إلى أنه في حين ستقع أكثر الآثار ضرراً على الفقراء، فلن يكون أحد محصناً^(٦٧).

٤٦- وتجنباً لهذه النتيجة، تحدد الخطة الاستراتيجية الحالية ٢٠ هدفاً أُطلق عليها أهداف 'آيشي'، كل منها يشمل عناصر متعددة. فالهدف ٥ مثلاً يرمي إلى أن يُخفّض بحلول عام ٢٠٢٠ معدل فقدان جميع الموائل الطبيعية، بما في ذلك الغابات، إلى النصف على الأقل، وإلى تخفيض تدهور وتفتت الموائل الطبيعية بقدر كبير. ويدعو الهدف ١١ إلى أن تُدرج بحلول عام ٢٠٢٠ في نظم المناطق المحمية نسبة ١٧ في المائة على الأقل من المناطق الأرضية ومناطق المياه الداخلية ونسبة ١٠ في المائة من المناطق الساحلية والبحرية، كما يدعو الهدف ١٢ إلى أن يجري بحلول عام ٢٠٢٠ منع انقراض الأنواع المعروفة المهددة بالانقراض وتحسين وإدامة حالة حفظها.

٤٧- وفي عام ٢٠١٤، قدّمت أمانة الاتفاقية معلومات عن التقدم المحرز في اتجاه تحقيق الأهداف المعنية. وذكرت أن المجتمع الدولي في طريقه إلى أن يتجاوز عنصراً واحداً فقط من العناصر الـ ٥٦ للأهداف المحددة وإلى الوفاء بأربعة أهداف فقط، بما في ذلك إعلان نسبة ١٧ في المائة من المناطق الأرضية مناطق محمية. وفيما يتعلق بثلاثة وثلاثين عنصراً من عناصر الأهداف، أُحرز بعض التقدم ولكنه غير كافٍ لأن يمكن من تحقيق الهدف المعني بحلول الموعد النهائي. وتشمل هذه الفئة هدف تخفيض معدل فقدان الغابات بمقدار النصف، وحماية نسبة ١٠ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية. وفيما يخص ١٥ عنصراً آخر، بما في ذلك العناصر الداخلة ضمن الهدف ١٢ المتعلق بالأنواع المهددة، إما أنه لم يحدث أي تقدم يُعتد به (١٠ عناصر) أو أن الوضع هو في الوقت الحالي أسوأ فعلاً (٥ عناصر)^(٦٨). وخلصت الأمانة إلى استنتاج واضح مفاده أن حالة التنوع الأحيائي ستستمر في التدهور وأن أهداف آيشي المتعلقة بالتنوع الأحيائي لن تتحقق ما لم تُتخذ إجراءات إضافية^(٦٩).

٤٨- فالدول لا تفي بالمعايير التي وضعتها هي نفسها من أجل حماية التنوع الأحيائي. وفي كثير من البلدان النامية، قد يُعزى قدر كبير من هذا الإخفاق إلى عدم وجود القدرات الضرورية، وفي مثل هذه الحالات يتعين على البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية أن تزيد من دعمها لعملية بناء القدرات. بيد أن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية قد أشار، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، إلى أن "أقلية فقط من الأطراف قد حددت أهدافاً [في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع الأحيائي] تنطوي على مستوى من الطموح والنطاق يتناسب مع

(٦٧) المرجع نفسه، الفقرة ٨.

(٦٨) Secretariat of the Convention on Biological Diversity, *Global Biodiversity Outlook 4* (Montreal, 2014), pp. 17-22. See also World Wildlife Fund, *Living Planet Report 2016: Risk and Resilience in a New Era* (Gland, Switzerland, 2016), p. 12 ("في المتوسط، انخفضت الوفرة في الأعداد المكونة للأنواع المرصودة [من الفقاريات] بنسبة ٥٨ في المائة فيما بين عامي ١٩٧٠ و٢٠١٢").

(٦٩) Secretariat of the Convention on Biological Diversity, *Global Biodiversity Outlook 4*, p. 10

أهداف آيشي المتعلقة بالتنوع الأحيائي^(٧٠). فما لم تتصدّ الدول على نحو فعال للعوامل المسيّبة لفقدان التنوع الأحيائي، بما في ذلك عن طريق تعميم التزامات الصيانة والاستخدام المستدام إلى سياسات وتدابير إنمائية أوسع نطاقاً، فإن التدمير والتردي المستمرين للتنوع الأحيائي سيقوّضان التمتع بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان.

جيم - الالتزامات المتعلقة بالسكان الموجودين في أوضاع هشّة

٤٩ - رغم أن الإخفاق في حماية التنوع الأحيائي يؤثّر في خاتمة المطاف على الجميع، فإن له بالفعل آثاراً كارثية على الشعوب الأصلية وغيرها من السكان الذين يعتمدون مباشرة على النظم الإيكولوجية للحصول على طعامهم ومياههم ووقودهم وثقافتهم. ففي جميع أنحاء العالم، من نهر 'غوالكاركي' في هندوراس إلى غابات 'كايّا' في كينيا، ومن مقاطعة 'كوه كونغ' في كمبوديا إلى 'ستاندينغ روك' في الولايات المتحدة، تعمل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على حماية النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها من التنمية غير المستدامة. وبينما تحقق هذه الشعوب والمجتمعات بعض النجاحات، فإن استغلال الموارد الطبيعية الذي يكون مقرّباً في معظم الأحيان يلوّث أنهارها ومياهها الجوفية، ويقلّص غاباتها، ويدمر أماكنها المقدسة، ويشردّها من ديارها. وعادة ما تواجه المعارضة السلمية بالمضايقات والعنف بل وحتى القتل. وتقع على عاتق الدول التزامات ليس فقط بحماية المدافعين عن البيئة ولكن أيضاً بحماية النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها حقوق الإنسان لكثيرة كثيرة من الناس اعتماداً مباشراً.

٥٠ - وبصورة عامة، تقع على الدول واجبات مشدّدة تجاه من هم معرضون بشكل بارز لأضرار بيئية (انظر الوثيقة A/HRC/25/53، الفقرات ٦٩-٧٨). وكما شُرح في الفرع 'ثانياً'، فإن الشعوب الأصلية والسكان الآخرون الذين يعتمدون بشدة على الطبيعة من أجل تلبية احتياجاتهم المادية والثقافية يعانون من شدة التأثير بالإجراءات التي لها تأثير ضار على النظم الإيكولوجية. فينبغي أن تكفل الدول ألا تؤدي هذه الإجراءات، سواء اضطلعت بها الحكومة أو القطاع الخاص، إلى الحيلولة دون التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم، بما في ذلك حقهم في كل من الحياة والصحة والطعام والمياه والسكن والثقافة.

٥١ - وحقوق الشعوب الأصلية معترف بها في الصكوك الدولية، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية (رقم ١٦٩)، وقد توسّعت السلطات المعنية بحقوق الإنسان في بيان هذه الحقوق. ولا حاجة إلى استعراض الواجبات المناظرة استعراضاً تفصيلياً هنا أبعد من الإشارة من جديد إلى جملة الالتزامات الواقعة على الدول ومن بينها واجباتها في الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي التي شغلتها تقليدياً وفي الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها، وفي ضمان أن تتلقّى الشعوب الأصلية فوائد معقولة من الترخيص بممارسة أنشطة تؤثر على هذه

(٧٠) المقرر ١٣/١، الفقرة ٦.

الأراضي أو الموارد، وفي أن تتيح لها إمكانية الحصول على سبل انتصاف فعالة، بما في ذلك التعويض، نظير الأضرار الناجمة عن هذه الأنشطة. ويجب على الدول أن تيسّر مشاركة الشعوب الأصلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بها، كما ينبغي ألا يُضطَلَع بالتنمية أو بالأنشطة الاستخراجية في أقاليم الشعوب الأصلية بدون موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، وألا يخضع ذلك إلا لاستثناءات ضيقة (انظر الوثيقة HRC/24/41، الفقرة ٢٧).

٥٢- وكثير من الناس الذين لا يعرفون أنفسهم بأنهم من الشعوب الأصلية لديهم أيضاً علاقات وثيقة بالإقليم الذي ظلوا يشغلونه تقليدياً ويعتمدون مباشرة على الطبيعة لتلبية احتياجاتهم المادية واحتياجات حياتهم الثقافية^(٧١). ورغم عدم وجود صك معادل لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ينطبق على المجتمعات من غير السكان الأصليين التي توجد لديها علاقات وثيقة مماثلة بأراضي أسلافها، تقع على الدول مع ذلك التزامات مشدّدة بحماية السكان الذين تنطبق عليهم هذه الأوضاع من الآثار الضارة المترتبة على استغلال الموارد الطبيعية. وتنشأ أوجه الحماية هذه عن مصادر متعددة، من بينها الالتزام العام الواقع على الدول باحترام وحماية حقوق الإنسان لأفراد هذه المجتمعات، على أن تأخذ في الحسبان أن العلاقة الوثيقة لهذه المجتمعات بالطبيعة تجعل قدرتها على التمتع بهذه الحقوق شديدة التأثر بالإجراءات الضارة بيئياً. وتوجد التزامات أخرى من بينها الواجبات المشدّدة الواقعة على الدول بضمان أن تتمكن هذه المجتمعات من التمتع بحقوقها في كل من: الحصول على المعلومات، والمشاركة، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، والتمتع بسبل انتصاف فعالة فيما يتصل بالإجراءات التي قد تؤثر تأثيراً ضاراً على علاقة هذه المجتمعات بالنظم الإيكولوجية التي تعتمد هذه المجتمعات عليها، فضلاً عن الحقوق الأساسية المتعلقة بحماية النظم الإيكولوجية ذاتها.

٥٣- وقد تقع على الدول أيضاً التزامات مشدّدة تجاه الأشخاص غير المنتمين إلى الشعوب الأصلية والأشخاص المنتمين إلى هذه الشعوب بسبب وضعهم كأفراد منتمين إلى أقليات. وتنص المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يُجرَم الأشخاص المنتمون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم". وذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان "أن الثقافة تتبدى بأشكال كثيرة، من بينها أسلوب للعيش يرتبط باستخدام موارد الأرض، لا سيما في حالة الشعوب الأصلية"، وأن التمتع بالحقوق المتعلقة بالأنشطة التقليدية، مثل الصيد البري

(٧١) الخط الفاصل بين الشعوب الأصلية ومجتمعات السكان غير الأصليين ليس واضحاً دائماً، ولا يحاول إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أن يحدّد هذا الخط. وأحد الاعتبارات الرئيسية هنا هو ما إذا كانت الشعوب نفسها تعرّف نفسها ذاتياً بأنها شعوب أصلية. انظر اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية (رقم ١٦٩)، المادة ١.

وصيد الأسماك، قد يتطلب اتخاذ "تدابير قانونية إيجابية للحماية وتدابير لضمان المشاركة الفعالة لأفراد جماعات الأقليات في القرارات التي تمسهم" (٧٢).

٥٤ - وأوضحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه لا يجوز للدول أن تنهض بتنميتها الاقتصادية على حساب الحقوق المحمية بموجب المادة ٢٧ من العهد. فمسألة ما إذا كانت التدابير التي تتعارض أساسياً مع الأنشطة الاقتصادية المهمة ثقافياً لجماعة أقلية ما مقبولة أم لا إنما تعتمد على ما إذا كان أفراد هذه الجماعة كانت لديهم القدرة على المشاركة في عملية صنع القرار التي أسفرت عن التدابير المعنية وما إذا كانوا سيواصلون الإفادة من اقتصادهم التقليدي. ورأت اللجنة أن "المشاركة في عملية صنع القرارات لا بد أن تكون فعالة، وهو أمر لا يتطلب مشاورة أفراد الجماعة المعنية فحسب، بل موافقتهم الحرة والمستنيرة والمسبقة أيضاً. وفضلاً عن ذلك، يتعين أن تحترم التدابير مبدأ التناسب لكي لا تعرّض بقاء المجتمع نفسه وأفراده للخطر" (٧٣).

٥٥ - والحماية المقررة لغير المنتمين إلى الشعوب الأصلية ولأولئك المنتمين إليها قد تنشأ أيضاً عن مبدأ عدم التمييز المعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢) وفي جميع جوانب قانون حقوق الإنسان. فالدول مطالبة، في حالة التدابير المعنية - بما في ذلك التدابير التي قد تبدو غير تمييزية في ظاهرها - بضمان ألا يكون لها تأثيرات غير متناسبة على التمتع بحقوق الإنسان لأسباب محظورة، بما في ذلك الجنس والعرق (٧٤). ولأن التدابير التي قد تؤثر سلباً على النظم الإيكولوجية قد يكون لها آثار شديدة بشكل غير متناسب على التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بأفراد الجماعات العرقية المهمشة التي تعتمد مباشرة على النظم الإيكولوجية، فإنه تقع على عاتق الدول التزامات مشددة بضمان أن تفي هذه القوانين والسياسات بمتطلبات المشروعية والضرورة والتناسبية.

٥٦ - وبصورة خاصة، أكدت هيئات حقوق الإنسان على أنه ينبغي أن تحمي الدول العلاقة الخاصة التي تربط السكان بالإقليم الذي شغلوه تقليدياً عندما يرتبط بقاؤهم وثقافتهم بهذا الإقليم ارتباطاً وثيقاً. وعلى سبيل المثال، أكدت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن على الدول التزامات مشددة بحماية الحق في الملكية، كما هو معترف به في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (المادة ٢١) للمجتمعات القبلية المنحدرة من أصول أفريقية. فلكون هذه الجماعات لديها أعرافها الخاصة بها وعلاقتها الخاصة بأقاليم أسلافها، أكدت المحكمة أن هذه الجماعات، شأنها في ذلك شأن الشعوب الأصلية، "تحتاج إلى تدابير خاصة تكفل لها الممارسة

(٧٢) التعليق العام رقم ٢٣ (١٩٩٤) المتعلق بحقوق الأقليات، الفقرة ٧.

(٧٣) انظر: البلاغ رقم ١٤٥٧/٢٠٠٦، 'يوماً بوماً' ضد بيرو، الآراء المعتمدة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، الفقرات ٧-٣ إلى ٧-٦.

(٧٤) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٢٠ (٢٠٠٩) المتعلق بعدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرة ١٠.

الكاملة لحقوقها، وخاصة فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الملكية، من أجل الحفاظ على بقائها المادي والثقافي^(٧٥). وتشمل هذه التدابير التزام الدول بالاعتراف بحق الملكية المجتمعي الخاص بهذه الجماعات في الإقليم وفي الموارد الطبيعية التي دأبت تقليدياً على استخدامها. ولا تكون القيود المفروضة على هذا الحق مقبولة إلا إذا كان القانون قد نص عليها من قبل وأن تكون ضرورية وتناسبية ويكون القصد منها هو "تحقيق هدف مشروع في مجتمع ديمقراطي"^(٧٦). وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز أن يكون في القيود المفروضة إنكار لبقاء الجماعة كشعب من الشعوب القبلية أو الأصلية، ما يتطلب من الدولة أن تجري تقييماً ومشاورات وتقاسماً للمنافع وكذلك، بخصوص المشاريع التي يكون لها تأثير كبير، الحصول على موافقة هذه الشعوب موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة^(٧٧). وبالمثل، حثت لجنة القضاء على التمييز العنصري على مراجعة القوانين المتعلقة بالغابات بغية "ضمان احترام سبل عيش المجموعات الإثنية، ومصادر رزقها وثقافتها، وحقوقها في أخذ موافقتها المستنيرة والحرّة والمسبقة في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر فيها، مع حماية البيئة في الوقت نفسه" (انظر الوثيقة CERD/C/THA/CO/1-3، الفقرة ٦١)^(٧٨).

٥٧- وما زالت هيئات حقوق الإنسان توضح الواجبات المستحقة الأداء تجاه الشعوب غير الأصلية هي والشعوب الأصلية التي تعتمد طريقة حياتها اعتماداً مباشراً على النظم الإيكولوجية^(٧٩). وبينما لا يزال يلزم القيام بقدر كبير من العمل لتحديد هذه الالتزامات وغيرها من الالتزامات المستحقة الأداء تجاه الجماعات الأخرى التي تواجه أوضاعاً هشة (والتي قد تشمل النساء والأطفال والمسنين والمعاقين والمعانين من الفقر المدقع) فيما يتصل بالأضرار البيئية بصفة عامة وفقدان خدمات التنوع الأحيائي بصفة خاصة، فإن الالتزامات واضحة فعلاً بما يكفي لأن تأخذها الدول وغيرها في الحسبان.

(٧٥) Inter-American Court of Human Rights, judgment of 28 November 2007, *Saramaka People v. Suriname*, para. 85 (محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الحكم الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، شعب سارامكا ضد سورينام). اعتمدت المحكمة على جملة مصادر من بينها اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)، التي يشتمل نطاقها على الشعوب القبلية فضلاً عن الشعوب الأصلية.

(٧٦) المرجع نفسه، الفقرة ١٢٧. انظر أيضاً الفقرات ٩٦ و ١١٥ و ١٢١.

(٧٧) المرجع نفسه، الفقرات ١٢٨-١٤٠. انظر بصورة عامة: Inter-American Commission on Human Rights, *Indigenous peoples, Afro-descendent Communities, and Natural Resources: Human Rights Protection in the Context of Extraction, Exploitation, and Development Activities* (2015).

(٧٨) انظر أيضاً التوصية العامة رقم ٣٤ (٢٠١١) المتعلقة بالتمييز العنصري ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، الفقرة ٤.

(٧٩) قد يتيح الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بوضع مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، التابع لمجلس حقوق الإنسان، فرصة أخرى لإيضاح ذلك.

٥٨- وتطبق هذه الالتزامات ليس فقط على التدابير الهادفة إلى استغلال الموارد ولكن أيضاً على تلك الهادفة إلى صون الموارد. وقد حدد المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية أمثلةً كثيرةً للترحيل القسري من مناطق محمية، شملت النتائج المترتبة عليها "التهميش، والفقر، وفقدان سبل العيش، وانعدام الأمن الغذائي، وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، وقطع روابطها بالمواقع الروحية، وحرمانها من الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف" (انظر الوثيقة A/71/229، الفقرة ٥١). وعانت أيضاً مجتمعات السكان غير الأصليين، مثل المنحدرين من أصول أفريقية، من الآثار الضارة التي حدثت نتيجةً لتدابير صون الموارد (انظر الوثيقة A/HRC/25/53/Add.1، الفقرة ٦٣). وبينما ينبغي أن تفعل الدول المزيد من أجل حماية التنوع الأحيائي، يجب عليها أن تتصرف وفقاً لحقوق الإنسان الخاصة بأولئك الذين تربطهم علاقات وثيقة بأقاليم أسلافهم^(٨٠).

٥٩- وحماية حقوق أقرب الناس إلى الطبيعة ليست فقط حقاً يقتضيه قانون حقوق الإنسان، بل إنها كثيراً ما تكون أفضل طريقة أو الطريقة الوحيدة لضمان حماية التنوع الأحيائي. ذلك أن معارف وممارسات الناس الذين يعيشون في نظم إيكولوجية غنية بالتنوع الأحيائي هي أمر حيوي لصون هذه النظم واستخدامها على نحو مستدام. وقد وُضعت تقديرات مفادها أن الأقاليم والمناطق المحفوظ عليها من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (التي يُطلق عليها، لأسباب تاريخية، مصطلح ICCAs) (المناطق المحفوظ عليها من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية) تغطي مساحة أرضية تساوي على الأقل المناطق المحمية التي تديرها الحكومات^(٨١). وقد بُرهن على أن حماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تُسفر عن تحسين حماية النظم الإيكولوجية والتنوع الأحيائي^(٨٢). وعلى العكس من ذلك، فمحاولة حفظ التنوع الأحيائي عن طريق استبعاد هذه الشعوب والمجتمعات من منطقة محمية معينة إنما يُسفر عادة عن الفشل^(٨٣). وبإيجاز، ينبغي النظر إلى احترام حقوق الإنسان على أنه مكمل لحماية البيئة وليس مناقضاً لها^(٨٤).

٦٠- وقد اعترفت المؤسسات الوطنية والدولية بأهمية احترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعتمد على الموارد الطبيعية اعتماداً شديداً وبأهمية دعم جهود هذه

(٨٠) انظر: African Commission on Human and Peoples' Rights, *Endorois Welfare Council v. Kenya*, No. 276/2003 (2010); Inter-American Court of Human Rights, *Kaliña and Lokono Peoples v. Suriname*, judgment of 25 November 2015.

(٨١) Ashish Kothari and others, *Recognising and Supporting Territories and Areas Conserved by Indigenous Peoples and Local Communities* (secretariat of the Convention on Biological Diversity, Montreal, 2012), p. 30.

(٨٢) انظر، على سبيل المثال: World Resources Institute, *Climate Benefits, Tenure Costs: The Economic Case for Securing Indigenous Land Rights in the Amazon* (2016).

(٨٣) انظر: Marc Galvin and Tobias Haller, eds., *People, Protected Areas and Global Change: Participatory Conservation in Latin America, Africa, Asia and Europe* (2008).

(٨٤) انظر: *Kaliña and Lokono Peoples v. Suriname*, para. 173.

الشعوب والمجتمعات الرامية إلى حفظ التنوع الأحيائي واستخدامه على نحو مستدام^(٨٥). وبصورة وبصورة خاصة، تتطلب المادة ٨ (ي) من اتفاقية التنوع البيولوجي "احترام وحفظ وصون المعارف والابتكارات والممارسات الخاصة بالمجتمعات الأصلية والمحلية، المحسّدة لأساليب العيش التقليدية ذات الصلة بالحفاظ على التنوع البيولوجي والاستفادة منه" وتطبيقها على نطاق واسع وتشجيع التقاسم المنصف للفوائد الناشئة عن ذلك. وتحت المادة ١٠ (ج) من الاتفاقية الأطراف على حماية الاستخدام العرفي للموارد البيولوجية والتشجيع على ذلك وفقاً للممارسات الثقافية التقليدية المنسجمة مع متطلبات حفظ تلك الموارد أو استخدامها بطريقة مستدامة. وبنت الأطراف في الاتفاقية على هذه الأحكام، بطرق من بينها اعتماد بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، وهو البروتوكول الذي ينص، في جملة أمور، على "الموافقة المسبقة عن علم أو قبول أو مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية" فيما يتصل بالحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية (المادة ٧)، والذي يتطلب أن تتخذ الأطراف خطوات لضمان تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعرفة التقليدية استخداماً عادلاً ومنصفاً مع المجتمعات المعنية (المادة ٥).

٦١- واتخذ مؤتمر الأطراف عدداً من القرارات الأخرى التي تعترف بدور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في حماية التنوع الأحيائي والتي تدعم هذا الدور^(٨٦)، بطرق من بينها تشجيع الأطراف في الاتفاقية على دعم إدارة هذه الأطراف للمناطق المحافَظ عليها من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمناطق المحمية^(٨٧). وتشتمل الخطة الاستراتيجية ٢٠١١-٢٠٢٠ (انظر الفقرتين ٤٥ و ٤٦ أعلاه) على الأهداف المتمثلة في استعادة وصون النظم الإيكولوجية التي توفر خدمات أساسية، على أن تُؤخذ في الحسبان احتياجات الشعوب الأصلية والمجتمعات

(٨٥) انظر على سبيل المثال النسخة المنقحة من الإطار البيئي والاجتماعي المنقح الصادر عن البنك الدولي (the revised World Bank Environmental and Social Framework) الذي تتسم الضمانات الواردة فيه، بما في ذلك اشتراط الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، بأنها تغطي "المجتمعات المحلية التقليدية الناقصة الخدمات تاريخياً والكائنة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى" كما تغطي الشعوب الأصلية؛ وكذلك البيان الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ عن مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ومفاده أنه سيولي اعتباراً خاصاً للمقاواة بشأن جرائم نظام روما الأساسي التي تُرتكب بفعل، أو تُسفر عن، "تدمير البيئة أو الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية أو نزع ملكية الأراضي بشكل غير قانوني"؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي؛ والخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بشأن الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ والقانون الهندي لعام ٢٠٠٦ بشأن الحقوق المتعلقة بالغابات.

(٨٦) انظر، مثلاً، المقرر ١٣/١٨ (decision XIII/18)، الذي يحتوي على مبادئ موتس كوكستال التوجيهية الطوعية المتعلقة بتدابير ضمان الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، أو الموافقة والمشاركة، من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ والمقرر ١٦/٧ الذي يحتوي على مبادئ أغواي غون التوجيهية الطوعية المتعلقة بإجراء تقييمات التأثير الاجتماعي والبيئي.

(٨٧) انظر، مثلاً، المقرر ١٢/١٢ والمقرر ٢٨/٧.

المحلية فضلاً عن احتياجات النساء والفئات الضعيفة (المهدف ١٤)، واحترام المعارف والممارسات التقليدية لمجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وإدماجها في تنفيذ الاتفاقية (المهدف ١٨). وقد أفادت بعض الدول أنه جرى إحراز تقدم مهم في دعم الإدارة التقليدية والتشاركية للموارد الطبيعية^(٨٨).

٦٢- والتزمت أيضاً منظمات الحفظ باحترام ودعم حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. كما أن المؤتمر العالمي للحدائق الوطنية، التابع للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية، والذي عُقد في ديربان في عام ٢٠٠٣، وهو منظمة جامعة تضم أكثر من ١٠٠٠ عضو من الدول والوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، قد اعتمد نموذجاً جديداً للمناطق المحمية. فاتفق ديربان، الذي حل محل نماذج الصيانة "الحصينة" الاستيعادية، قد أعلن، في جملة أمور، أنه ينبغي إنشاء وإدارة المناطق المحمية في ظل الامتثال الكامل لحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (انظر الوثيقة A/71/229، الفقرات ٣٩-٤١). واستمرت لاحقاً المؤتمرات العالمية للحدائق الوطنية في تأييد هذا النهج وتطويره، بطرق من بينها التعبير عن الدعم للمناطق المحفوظ عليها من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

٦٣- بيد أنه رغم هذه الالتزامات، ما زالت توجد فجوات كبيرة في مجال التنفيذ. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أشار مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى "التقدم المحدود المحرز في اتجاه تحقيق المهدفين ١٤ و ١٨ من أهداف آيشي للتنوع الأحيائي على الصعيد الوطني وفي مجال تعميم أحكام المادة ٨(ي) وما يتصل بها من أحكام في شتى مجالات العمل المشمولة بالاتفاقية، بما في ذلك تطوير القدرات ومشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الأعمال المتعلقة بالاتفاقية"، وأشار أيضاً مع القلق إلى أن عدداً محدوداً فقط من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية هو الذي يشير إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أو إلى الاستخدام العرفي المستدام^(٨٩). وبالمثل، حدد المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية أوجه القصور في تنفيذ التزامات ديربان، بما في ذلك إخفاق الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية ومعظم المنظمات الأخرى المعنية بحماية الطبيعة في إنشاء آليات تظلم فعالة (انظر الوثيقة، الفقرة ٤٩). وفي جانب أكثر إيجابية، قام المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة بتعديل النظام الأساسي للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة لكي يجعل من الأيسر على منظمات الشعوب الأصلية الانضمام إلى الاتحاد، الأمر الذي ينتظر أن ييسر توثيق الروابط مع منظمات حفظ الطبيعة.

٦٤- وتستحق الممارسات الجيدة الأخرى الداعمة للشعوب الأصلية وللمجتمعات المحلية أن تُسلط عليها الأضواء وأن يجري استنساخها. وأحد الأمثلة المشرقة في هذا الصدد هو برنامج المَنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية، والذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو برنامج

(٨٨) Secretariat of the Convention on Biological Diversity, *Global Biodiversity Outlook 4*, pp. 85 and

115. (أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، الإصدار الرابع من نشرة "التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي").

(٨٩) المقرر ١٣/١ (Decision XIII/1)، الفقرتان ٨ و ٩.

قام خلال فترة الـ ٢٥ عاماً الماضية بتمويل ٢٠ ٠٠٠ مشروع في أكثر من ١٢٥ بلداً عن طريق تقديم منح يبلغ متوسط كل منها نحو ٢٥ ٠٠٠ دولار. وقد دعمت قرابة نصف المنح المقدمة جهوداً للشعوب الأصلية وجهوداً محلية تهدف إلى حفظ التنوع الأحيائي واستخدامه على نحو مستدام. ولاحظ المقرر الخاص في زيارته إلى مدغشقر كيف ساعدت إحدى المنح بشكل مباشر المجتمع المحلي على حفظ الحياة البرية المهددة بالخطر. وتوجد ممارسة متميزة أخرى هي مبادرة خط الاستواء التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تعمل على دعم الحلول المحلية للتنمية المستدامة عن طريق بناء القدرات المحلية وتقاسم الممارسات الجيدة وتقديرات حالات النجاح عن طريق جوائز خط الاستواء السنوية^(٩٠).

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٥ - التنوع الأحيائي ضروري لخدمات النظم الإيكولوجية التي تدعم التمتع الكامل بطائفة واسعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في كل من الحياة، والصحة، والغذاء، والمياه، والثقافة. ومن أجل حماية حقوق الإنسان، يقع على الدول التزام عام بحماية النظم الإيكولوجية والتنوع الأحيائي.

٦٦ - يتدهور التنوع الأحيائي حول العالم ويتقوَّض بمعدل سريع، بما لذلك من آثار خطيرة بعيدة المدى على الرفاه الإنساني. ومن شأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان أن يحقق ما يلي:

(أ) أن يساعد على توضيح أن فقدان التنوع الأحيائي يقوَّض أيضاً التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛

(ب) يبرز الحاجة إلى حماية التنوع الأحيائي؛

(ج) أن يساعد على تشجيع اتساق السياسات ومشروعيتها في مجال حفظ التنوع الأحيائي واستخدامه على نحو مستدام؛

٦٧ - ومن الناحية الإجرائية، يتعين على الدول القيام بما يلي:

(أ) تقييم التأثيرات الاجتماعية والبيئية لجميع المشاريع والسياسات المقترحة التي قد تؤثر على التنوع الأحيائي؛

(ب) تقديم معلومات عامة بشأن التنوع الأحيائي، بما في ذلك معلومات عن التقييمات البيئية والاجتماعية للمقترحات المعنية، وضمان أن تقدّم المعلومات ذات الصلة إلى السكان المتأثرين وبلغة يفهمونها؛

(٩٠) انظر الرابط: <https://sgp.undp.org> و www.equatorinitiative.org.

(ج) وضع ترتيبات للمشاركة العامة في اتخاذ القرارات المتصلة بالتنوع الأحيائي وتيسير هذه المشاركة؛

(د) إتاحة إمكانية الحصول على سُبل انتصاف فعالة نظير فقدان التنوع الأحيائي وترديده.

٦٨- وينبغي أن تعترف الدول بأن المدافعين عن التنوع الأحيائي هم مدافعون عن حقوق الإنسان، وأن تنفذ توصيات المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، المتعلقة بتهيئة بيئة آمنة وتمكينية من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان بصورة عامة (انظر مثلاً الوثيقة A/HRC/25/55) وبصورة خاصة من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية (الوثيقة A/71/281).

٦٩- ومن الناحية الموضوعية، ينبغي أن تُنشئ كل دولة أطراً قانونية ومؤسسية من أجل حماية التنوع الأحيائي تحقق ما يلي:

(أ) تنظيم الأضرار التي تلحق بالتنوع الأحيائي من جانب الجهات الفاعلة الخاصة وكذلك من جانب الجهات الحكومية؛

(ب) اعتماد وتنفيذ معايير تتفق مع المعايير الدولية وتكون غير تراجعية وغير تمييزية، واحترام وحماية حقوق أولئك المتأثرين بشدة من فقدان التنوع الأحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية.

٧٠- اعتمدت الدول اتفاقات ومبادرات لحماية التنوع الأحيائي، بما في ذلك خطة استراتيجية شاملة للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ تحت رعاية جهاز اتفاقية التنوع البيولوجي. بيد أن الدول ليست على المسار الصحيح الذي يمكن من تحقيق الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية. فينبغي أن تضاعف الدول جهودها من أجل تحقيق هذه الأهداف، بطرق من بينها ضمان أن تعبر الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية عن النطاق والطموح اللازمين. وينبغي أن تزيد الدول والمنظمات المانحة من الدعم المقدم منها لضمان أن توجد لدى جميع الدول القدرة على تحقيق هذه الأهداف، والضمانات التي تكفل عدم انتهاك حقوق الإنسان من جانب المشاريع المتصلة بالتنوع الأحيائي.

٧١- يجب على الدول أن تفعل المزيد من أجل احترام وحماية حقوق الناس الأكثر تأثراً بتردي وفقدان التنوع الأحيائي. وينبغي أن تعترف الدول بأن أفراد جماعات الأقليات من غير الشعوب الأصلية الذين لديهم تقاليد ثقافية منفصلة وروابط مادية وثقافية وثيقة بأقاليم أسلافهم لهم حقوق مماثلة (وإن كانت غير مطابقة) لحقوق الشعوب الأصلية. وينبغي أن تدعم الدول جهود الشعوب الأصلية وجهود المجتمعات المحلية الرامية إلى حماية التنوع الأحيائي، بطرق من بينها المناطق المحفوظ عليها من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وأن تعترف بأن المعارف التقليدية للشعوب الأصلية وللمجتمعات

المحلية والتزامهما في هذا الصدد يجعلانها في كثير من الأحيان مؤهلتين تأهيلاً فريداً للقيام بذلك.

٧٢- ينبغي أن تحترم مؤسسات الأعمال حقوق الإنسان في أعمالها المتصلة بالتنوع الأحيائي، بوسائل من بينها ما يلي:

(أ) الامتثال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في جميع الأعمال التي قد تؤثر على التنوع الأحيائي والنظم الإيكولوجية؛

(ب) اتباع مبادئ أغواي غون التوجيهية الطوعية؛

(ج) تنفيذ توصيات المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية فيما يخص الأنشطة الاستخراجية (الوثيقة A/HRC/24/41)؛

(د) عدم السعي إلى الحصول على امتيازات في المناطق المحمية أو المناطق المحافَظ عليها من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وعدم استغلال الامتيازات القائمة.

٧٣- ينبغي أن تزيد منظمات حفظ الطبيعة من جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان بشأن الحفظ، بوسائل من بينها تنفيذ توصيات المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية (انظر الوثيقة A/71/229، الفقرات ٧٧-٨٢)، وعن طريق ما يلي:

(أ) تقاسم الممارسات الجيدة؛

(ب) بناء شراكات أنشط مع منظمات حقوق الإنسان؛

(ج) إجراء تقييمات للتأثيرات التي تلحق بحقوق الإنسان؛

(د) إيجاد آليات تظلم فعالة.